

فعالية النظام المصرفي الجزائري بين النظرية و التطبيق

أ.عطاءالله قهيري
جامعة الجلفة

مقدمة :

يعتبر الجهاز المصرفي من بين أهم العناصر الأساسية في تسيير عجلة الاقتصاد الوطني فهو أداة للتخطيط المالي من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمسطرة من طرف السلطات العمومية، كما لا يمكن تصور عملية إنتاج أو مبادلة في أي، عملية اقتصادية بدون هذا النظام.

ومن المعروف أن هذا النظام قد عاش تدهورا كبيرا نتيجة أزمة النفط لسنة 1986 عندما انخفضت أسعار البترول، ونتيجة لهذه المؤشرات أصبح النظام المصرفي الجزائري في أزمة لعدم فعالية السياسة التمويلية. ومن هذه الوضعية التي آل إليها النظام المصرفي في الجزائر بدأت الحكومة بإصلاحات على جميع المستويات، وذلك لأنه يعتبر الحجم الأساسي في الاقتصاد و حتى يستوجب الاستعداد لمواجهة احتياجات التمويل للقطاع الاقتصادي و للسير على أسس تجارية داخل بيئة تنافسية و خصوصا الاقتصاد في مرحلة عبور من الاقتصاد المسطر إلى اقتصاد السوق و انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة OMC وإمضاء الشراكة مع الاتحاد الأوروبي. و سنحاول في هذه الورقة البحثية الإجابة على بعض التساؤلات التالية :

1/ لماذا جاء الإصلاح في النظام المصرفي ؟

2/ ما مدى فعالية هذه الإصلاحات والنتائج المترتبة على الاقتصاد الوطني ؟

3/ آفاق الإصلاحات المنظومة المصرفية في الجزائر ؟

I - لمحة عن النظام المصرفي الجزائري :

نشأ النظام المصرفي في الجزائر و ترعرع كامتداد و كظل للنظام الفرنسي، و كانت وظيفته خدمة الاقتصاد الوطني، و هذا النظام كان بمثابة امتياز للجزائر لم تخص به المستعمرات الأخرى، و رغم كل عله فالمؤسسات المالية تميزت بوجود شبكة بنوك هي الأكثر تطورا من أية مستعمرة فرنسية أخرى بل وكان هناك بنك إصدار أيضا، دون أن تكون له كل الحقوق التي تمثلها في الدول ذات السيادة. و بجانب البنوك الخاصة كانت هناك بنوك تابعة للقطاع العم إضافة لفروع البنوك الفرنسية خاصة و عامة و مختلطة و خلال حرب التحرير أضيف بنك التنمية.

ورثت الجزائر عند استقلالها نظاما مصرفيا واسعا لكنه تابع للنظام الأجنبي و هو قائم على أساس الاقتصاد الليبرالي، و بعد خروج فرنسا من الجزائر أحدثت بعض التغيرات في النظام المصرفي نذكر من بينها ما يلي :

1- **تغيرات مالية** : تمثلت في سحب الودائع و هجرة رؤوس الأموال مع من هاجر من المحتلين.

2 - **تغيرات سياسية و اقتصادية** : تمثلت في التوجيهات الجديدة للجزائر المستقلة و التطوع لبناء اشتراكية و الانفتاح على العالم الخارجي.

3 - **تغيرات إدارية و إدارية** : تمثلت خصوصا في هجرة الإطارات المؤهلة لتسيير البنوك.

4 - **تغيرات قضائية** : تمثلت في تغيير مقرات المصارف و توقفها عن العمل.

II - واقع البنوك في ظل الاقتصاد المسطر :

و يمكن القول أن النظام المصرفي الجزائري كان مرتبط بالنظام الفرنسي و لكن مباشرة بعد الاستقلال عرف هذا النظام تغيرا جذريا و حتميا على مستوى كل الجهات خاصة الاقتصادية منها و امتناعها عن تمويل الاقتصاد الجزائري و هذا ما أدى بالنظام الجزائري إلى الحصول على جملة من التغيرات و هي ما سبق لنا و أن تطرقنا لها. و من كل هذا القيام تحركت الدولة الجزائرية و ذلك حتى تنمي اقتصادها الوطني كما تعتبر الفترة ما بين 1962 و 1966 هي مهمة في حياة الجزائر مستقلة فحتى تثبت سيادتها الوطنية و عدم تبعيتها لفرنسا قامت ب :

- المصادقة على تأسيس البنك الإصدار في ديسمبر 1962 إلى جانب تأسيس الخزينة العامة.

• إصدار الدينار كعملة وطنية لها غطاء ذهبي يعادل غطاء الفرنك الفرنسي حوالي 0,18 غرام.
و كذلك قامت الدولة بتأميم المنشآت المصرفية في سنة 1966 نذكر على سبيل المثال : البنك الوطني الجزائري (BNA) في 1966/06/13 و القرض الشعبي الجزائري 1967/05/14.

كما أن النظام المصرفي كان مرتبط بالسياسة الاقتصادية و المالية للدولة و تسيير إداري مركزي، و بذلك تحولت البنوك إلى حلقة من حلقات الجهاز الاقتصادي المخطط مهمتها الوحدة تمويل المشاريع المخططة مركزيا. و بذلك كان توزيع القروض لمراسيم إدارية دون أخذ بعين الاعتبار مردودية المؤسسة و كذلك قرارات الاستثمار و التمويل لم تكن تتحكم فيها البنوك الأولية أي - البنوك التجارية - التي كانت مكلفة فقط بمتابعة و معالجة هذه العمليات حيث إن هذه البنوك كانت مجرد خزائن أو صناديق ملزمة بتغذية المؤسسات العمومية بسيولة النقدية حسب احتياجاتها و في هذا الإطار الأخطار البنكية كانت منعدمة، بحيث أن ضمانات الدولة كانت خاصة بالقطاع العمومي فقط و نظرا لقلّة موارد المؤسسات العمومية كانت الخزينة تلجأ إلى البنك المركزي.

الذي كان دوره معدوما حيث كان يمثل فقط خزائن الدولة مما أدى إلى خلق مترايد للنقود و بهذا استيقظت الجزائر في سنة 1966 على مشاكل نقدية كبيرة و بنوك تجهل وظيفتها الأصلية و المتمثلة "الوساطة المالية" و بذلك هذه السياسة المتبعة كانت فاشلة و من نتائجها السلبية ما يلي :

- زيادة السيولة النقدية المتداولة في الاقتصاد حيث أن البنك المركزي كان يحتمل أعباء البنوك التجارية و الخزينة العمومية و ذلك بإصدار النقود.
- تضخم مقلل مصحوب بتدهور العملة الوطنية في الداخل و الخارج.
- تزايد المديونية.
- التوزيع السيئ للموارد.

و نظرا لهذه النتائج السلبية التي أنجزت عن سوء تطبيق السياسة الملائمة و هذا مع بداية سنة 1986 و التي تعتبر بداية إصلاحات اقتصادية التي كانت تهدف إلى تطوير النظام البنكي أو المصرفي و هذا الإطار صدرت ثلاثة نصوص أساسية غيرت نوعا ما في أنظمة البنوك و هذا كله تمهيدا لتوجيه نحو اقتصاد السوق.

- قانون 12/86 بتاريخ 19/08/1986 المتعلق بنظام القروض و البنوك.
- قانون 16/88 المؤرخ في 12/01/1988 المتعلق باستقلالية المؤسسات.
- قانون 10/90 المؤرخ في 14/04/1990 المتعلق بقانون النقد و القرض.

إن روح هذه القوانين هي إعادة للنظام المصرفي وظيفته و تنظيمه و كل هذه القوانين سوف نتطرق إليها لتفصيل في الفصل الأخير و الإصلاحات المصرفية.

III - التوجيهات الجديدة للبنوك في ظل الاقتصاد الحر :

IV - الإصلاحات المصرفية قبل 1990 :

1. IV - الإصلاح النقدي لعام 1986:

و في هذه السنة صدر قانون البنوك و القرض في 16 أوت 1986 كما أعطى هذا القانون نفس جديد للعلاقات الاقتصادية و بعدما أحدثت الجزائر تطور و تغيير بظهور ديناميكية جديدة، حيث أن صدور هذا القانون أدى إلى تطور العلاقات بين البنوك و المؤسسات في إطار محدد فالعلاقات ذات الطابع التجاري حلت محل العلاقة ذات الطابع الإداري و أصبحت القروض أداة فعالة لتنظيم الاقتصاد و هكذا يمكن القول أن بعد صدور هذا القانون بدأت البنوك في التوسع التدريجي و أصبحت الوكالات سنة 1980 حوالي 376 وكالة ثم أصبحت سنة 1986 تقارب 742 وكالة كما أسس قانون 1986 مجلس أعلى للقروض مهمته ضبط التطور في ميدان النقود و القروض و إنجاز خطة وطنية في هذا المجال، و شرع هذا القانون في بلورة النظام المصرفي.

1- تم تسوية البنوك بمقتضى المادة 11 من قانون 12/86 و متابعة القروض الممنوحة لضمان استخدامها و تقليل من خطر استردادها.

- 2 - بمقتضى المادة 19 من نفس القانون استعاد البنك المركزي صلاحياته فيما يخص تطبيق السياسة النقدية و تسيير أدواتها.
- 3 - فيما يخص العلاقة بين البنك المركزي و الخزينة فقد نصت (المادة 26) من قانون 12/86 على ضرورة تحديد القروض الممنوحة للخزينة تبعا للمخطط الوطني للقروض.

2. IV - قانون 1988 و تكييف الإصلاح:

- قامت الجزائر بتعديلات في قانون 06/88 المؤرخ في 12 جانفي 1988 و الخاص بإصلاح الجهاز المصرفي و يمكن من خلالها أن ندلي بما يلي :
- 1- تطبيق القانون البنكي المكمل لسنة 1988، و هذا بوضع أجهزة استشارية و رقابية مثل المجلس الوطني للقروض.
- 2- وضع لجنة مراقبة للبنوك المتعلقة بجهاز المخطط الوطني للقروض، و ذلك باعتبارهم المساهمين الأساسيين للسياسة النقدية و المالية.
- 3- تنظيم و تطوير الأسواق المالية و النقدية باعتبارهما أجهزة لتوزيع الموارد و ذلك بعلاقة مع المخطط الوطني للقروض.
- 4- التفرقة القانونية بين دور البنك المركزي و نشاط القرض من قبل الأجهزة التجارية و أن هذا الشكل من إصلاحات يزيد من البنوك التجارية في تقديم القروض.

V - النظرة الجديدة و الإصلاحات بعد 1990 :

1. V - إصلاح عام 1990:

تعاني بلاندا في الظروف من الصعوبات الاقتصادية الكبيرة، و قد أفرز مستوى التضخم بواسطة النقد و الأسعار تصرفات اقتصادية كانت لها آثار سلبية.

على أهداف النمو و الحاجات الأولية للاقتصاد، كما أن درجة التدهور التي آل إليها اقتصادنا و التي تسمح بالقيام بأي تسيير عقلائي، و أصبحت تقتضي بقيام الأعمال جوهري لإيجاد الحلول الملائمة للقضاء على هذه الاختلالات العميقة، و في هذا السياق تطلع أدوات التسيير المالي و النقدي بدور أساسي في تطهير الاقتصاد و إنعاشه، كما أصبحت تشكل السيولة المفرطة لاقتصادنا أحد الأسباب الأساسية للمشاكل التي حالت دون حدوث توازن المالية العمومية مما أوجب التفكير في إنشاء قوانين صارمة و المرنة في نفس الوقت تنظم مجال النقد و القرضي بذلك قامت الدولة بوضع قانون جديدي يسمى "قانون النقد و القرض لسنة 1990".

تزامن هذا القانون مع بداية الإصلاحات للجهاز المصرفي في الجزائر و جاء لتنظيم البنوك على أسس اقتصادية بحثة قائمة أساس على معادلة السوق، قد يؤدي من خالا تفسيرات مختلفة و متفاوتة في الرؤية إلى الاعتقاد بأنه جاء للتخلي عن الأسس الاقتصادية القائمة قبل 1990 و المتمثلة خاصة في القطاع العام و الإقامة بدائل اقتصادية.

قانون النقدي و القرضي أي قانون 10/90 المؤرخ في 14 أفريل 1990

و الذي جعل النظام المصرفي الجزائري يواكب السير التشريعي المصرفية في البلدان آخر كما يأخذ هذا النظام سمة التعريف الكلي يهيكل النظام المصرفي الجزائري و ذلك من خلال ما يلي :

- 1- عصرنه النظام المصرفي من خلال تطوير هيكله.
- 2- منح استقلالية للبنك المركزي و تطهير الاقتصاد الوطني.
- 3- استعادة البنك المركزي لكل الصلاحيات المتعلقة بالبنوك التجارية.
- 4- حركات رؤوس الأموال مع الخارج.
- فقانون 10/90 يحاول أن يمنح البنك المركزي الاستقلالية من جهة و إزالة العراقيل أما الاستثمار الأجنبي، كما أن البنك المركزي كان يطبع الأوراق مخصصة لتغطية عجز ميزانية للمؤسسات و جدول التالي يظهر العجز و التمويل النقدي من طرف الخزينة.

السنوات	الكتلة النقدية	الإنتاج الداخلي الخام	الفرق
1978-1979	25.4	22.5	2.9
80-85	19.1	16	3.1
86-89	15.4	3.8	11.6

كما أن هذا القانون جاء بتسمية جديدة للبنك المركزي و هي "بنك الجزائر" في إطار المشاريع المالية و النقدية تقوم الحكومة باستشارة البنك الجزائري الذي يمكنه تقديم اقتراحات و يمكنها إجابيات على ميزان مدفوعات أو على الوضعية المالية بصفة عامة للاقتصاد الوطني مما يخول له (قانون 10/90) لبنك الجزائر مراقبة الحكومة في كل أمر يمكنه المساس بالاستقرار النقدي.

يمكننا القول أن القياس استقلالية بنك الجزائر من خلال المهام و الأهداف التي كلف بها و يستطيع مجلس النقد و القرض الذي يتوالى المراقبة في البنك المركزي تحديد المعايير التي تضمن التنفيذ الخاص فيما يلي :

- إصدار النقد.
- الشروط الخاصة بعملية البنك المركزي كالرهن و الإيداع.
- الشروط الخاصة بإنشاء البنوك و المؤسسات المالية.

VI- الإصلاحات ما بعد سنة 1994 :

1.VI - إصلاحات سنة 1994:

حتى أوائل 1994 كان بنك الجزائر يتحكم في سيولة الجهاز المصرفي من خلال فرض الحدود القصوى على مبالغ الكلية لإعادة التمويل بالنسبة لكل بنك من خلال سعر إعادة الخصم أو الاتفاقيات إعادة الشراء في السوق النقضي. غير أن هاتين الأداتين كانتا موجّهتين بشدة نحو تلبية احتياجات البنوك كل على حدى و كانت تقدمان بناء على المبادرة من البنوك التجارية و نتيجة لذلك بات من الصعب على بنك الجزائر أن يتحكم في سيولة بصورة فعالة و شارعت الجزائر في أكتوبر 1994 إلى فرض احتياطي إلزامي على البنوك التجارية بنسبة 3% من الودائع المصرفية مع تعويضات بنسبة 12,5% و هو مستوى عالي إذا نظرنا إلى الاحتياطات، و جاء برنامج إصلاحي يرمي إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية هي على الشكل التالي :

1- رفع المعدل الاقتصادي بغية استيعاب الزيادة في القوة العاملة و خفض البطالة تدريجيا.

2- خفض التكاليف انتقالية لتصحيح الهيكل على القطاعات السكنية أكثر تضررا.

3- استعادة قوة ميزان المدفوعات مع تخفيض مستويات الملائمة من احتياجات النقض الأجنبي.

و لإنجاز هذه الأهداف قررت الجزائر تخفيف الضغوط الفورية على ارتفاع أعباء خدمة الدين الخارجي و ذلك لتطبيق برنامج شامل لإعادة جدولة الديون مما يزيد عن 17 مليار \$ على مدى سنوات البرنامج الأربعة و كان من المقرر إتمام هذه العمليات بمبلغ إضافي قدره 5,5 مليار \$ في سورة دعم استثنائي لميزان المدفوعات من FMI و عدد من المؤسسات الدولية و الإقليمية أخرى و من المانحين الثنائيين و قد سمح توافر هذه المبالغ الضخمة من التمويل الخارجي بأحداث الزيادة في معدل انسحاب خلال السنة الأولى من البرنامج و هذا ما دل التحويل في ميزان الحساب الجاري.

2.VI - تحرير أسعار الفائدة :

اتخذت الحكومة خطوة أخرى نحو تعميق الأسواق المالية عندما بدأت في أواخر سنة 1995 في تنفيذ نظام رسمي للمزادات لبيع سندات الخزينة القابلة للتداول في سوق النقد و وصلت أسعار الفائدة علة هذه السندات إلى 22,5 في أوائل 1996 و قبل أن تخفض إلى 17% في نهاية 1996 و تباطؤ معدلات التضخم مما سهل تطبيق عمليات السوق المفتوحة من جاني بنك الجزائر في ديسمبر 1996.

حررت أسعار الفائدة على ودائع البنوك التجارية في ماي 1990 و لكن أسعار الفائدة على أقراض من البنوك التجارية ظلت خاضعة أقصى نسبة 20% سنويا و نتيجة لذلك ظل هذان النوعان من أسعار الفائدة تاليين من حيث القيمة الحقيقية خلال الفترة 1993-1994 لأنه لم يكس الضغوط التضخمية المتزايدة الناشئة عن تراخي سياسات إدارية الطلب بدرجة كبيرة في عام 1992-1993 و اتخذ خطوة مهمة بموجب الإصلاح لعام 1994 عندما أنزل الحد الأقصى على أسعار البنوك التجارية للجمهور و الرافق ذلك فرض سقف مؤقت بمقدار خمسة نقاط مئوية على الفرق بين نسبة الفائدة على إيداع و الاقتراض من البنوك الجارية الخمسة و قد ألغى هذا الإجراء في ديسمبر 1995 و في النهاية أدى تحرير أسعار الفائدة و مع تراجع المعدلات الضخمة بفضل سياسات الإدارات الطلب الأكثر تشددا إلى ظهور أسعار الفائدة الحقيقية موجّهة مع بداية عام 1996.

3.VI - مفاوضات الجزائر و الصندوق النقدي الدولي :

نتيجة لتقل المديونية الناتجة عن تدعيم الدولة للمؤسسات العجز التي وصلت إلى 26 مليار \$ و نتيجة لتطور خدمات الدين و التي وصلت إلى 9 ملايين \$. فإن الحكومة الجزائرية قامت بإيجاد حلول و برامج تتكلف بإنعاش الاقتصاد الوطني و هذا البرنامج حدد شروطه و أبعاده صندوق النقد الدولي إذا تمثلت شروطه في تخفيض قيمة الدينار بنسبة 50%.

VII - تقييم الإصلاحات :

بعد الاستقلال مرت الجزائر بعد أزمات و من أهمها الأزمة النفطية في سنة 1986 و 1988 التي كانت تمثل صدمة على الاقتصاد الوطني و بالتالي كان على المسؤولين القيام بالتغيير التدريجي. استطاعت هذه العملية حشد قوة دافعة من خلال برنامجين للإصلاح لمساندة صندوق النقد الدولي و البنك العالمي في سنة 1989 و 1991 و جاء هذا الإصلاح كرد فعل لضغوطات و تفاقم الوضعية و نشوء الأزمات في الواردات و السلع. و كان برنامج الإصلاح الذي بدأ تنفيذه في أبريل 1994 في بيئة اجتماعية و سياسية صعبة بمثابة بداية جديدة لنهج جديد يحظى بالقبول العام مما أجبر الجزائر التخلي كلية عن الاقتصاد المركزي المخطط و بالتالي إنشاء اقتصاد قوي يتصف بالفعالية. و قد كان لعملية التحويل و الإصلاح نهجا موحدا يرتكز أساسا على تحديد سعر الصرف و تعديل الأسعار و إزالة الشبهات من خلال تحرير النظم و القيود و تتمثل هذه الإصلاحات فيما يلي :

1- **إصلاحات المؤسسات العامة :** يعني الخصخصة و إعادة الهيكلة للجهاز المصرفي بإنشاء آليات التسويق و إنشاء سوق للنقد الأجنبي بين البنوك و إعادة تمويل البنوك هنا يجب أن نذكر أنه في ظرف قياسي و هو سنتين أي ما بين 1994-1996 حيث وصل معدل النمو الحقيقي إلى 4% و انخفض التضخم إلى أقل من 10% و حققت الميزانية و الحساب الجاري فوائدا قوية و وصل حجم الاحتياطيات الأجنبية إلى ما يعادل خمس أشهر من الواردات و حققت مؤشرات الدين الخارجي تحسنا ملحوظا. و سياسة الإصلاح حسنت بالفعل المؤشرات الاقتصادية و خاصة التضخم الذي استقر عن 1,1% على أساس مقارنة سنويا في جوان انخفض من 2,6% عام 1999 و 5% عام 1998. كما أضاف محافظ البنك المركزي الجزائري في وقت سابق أن الاقتصاد سينمو بنسبة 3,8% هذا العام ارتفاعا من 3,2% عام 1999. كما شجع الاستثمار في هذا الشأن و فسخ المجال أمام القطاع الخاص بانتشار المصارف الخاصة في البلاد.

الخاتمة :

إن الجزائر قد خطت خطوة نحو الأمام في المجال المصرفي خاصة على مستوى الذهنيات و إقامتها لمجالات عدة و الشجاعة في اتخاذ قرارات هامة مثل الخصخصة و التطهير المالي نتيجة قانون النقد و القرض الذي جاء بينود هامة و لكن كل هذا كان له آثار اجتماعية، و كذلك الإصلاحات التي مر بها النظام المصرفي أدت إلى نتائج سلبية نذكر منها ما يلي:

1- ارتفاع مديونية الخزينة التي قدرت بـ 26 ألف مليار دينار جزائري أي ما يعادل 72% من النتائج المحلي و 290 مليار كخدمة للديون.

2- العجز الإجمالي للخزينة الذي بلغ 137 ألد د.ج.

3- ارتفاع مديونية المؤسسات من 80 مليار سنة 1980 إلى 400 مليار سنة 1992.

من المتفق عليه أن التحول نحو نظام اقتصاد السوق ليحل محل نظام اقتصاديات التخطيط المركزي و إحلال الملكية الخاصة محل الملكية العامة و إحلال القطاع الخاص محل القطاع العام، و استبدال الأدوات السعريّة لتحل محل الأدوات الكمية و لهذا وجب على الجزائر الانتقال نحو هذا النظام يتطلب تغييرات مهمة عبر هيئات الدولة و المؤسسات. و العائلات الأخرى كما كان واجبا على النظام المصرفي التأقلم مع هذا البرنامج من خلال التحكم في استقرار التوازنات الاقتصادية الكلية، و هذا بوضع آليات و شروط الإنعاش الاقتصادي و التي هي مرتبطة بتحسين شروط تشغيل المؤسسات الاقتصادية العمومية و جعلها تتماشى مع تغييرات اقتصاد السوق من خلال مردودية الإنتاج التحكم في تكاليف و حسن تسييرها لتكون مستعدة للمنافسة في إطار الاستثمار الوطني و الأجنبي من جانب إعداد و تكوين النصوص التطبيقية و التشريعية و الإجرائية و بهذا كله اتخذت الجزائر عدة خطوات من أجل الدخول إلى اقتصاد السوق من بينها :

- تحرير الأسعار هي إحدى الشروط الأساسية التي اشتراطها صندوق النقد الدولي على الجزائر من أجل دخولها في اقتصاد السوق. هذه الفكرة كانت تهدف بالدرجة الأولى إلى التخلي عن التدعيم للأسعار.
 - تخفيض سعر الدينار و المقصود بعملية تخفيض سعر صرف العملة هو تخفيض قيمتها مقارنة بالعملة الأجنبية و لا تكون كذلك إلا إذا قامت الدولة رسميا بهذا الإجراء و تبقى إجراءات التخفيض على عاتق الدولة و الغاية منها الوصول إلى مساواة بين أسعار السلع و الخدمات الوطنية و الأجنبية و كذلك تصريف السعر الرسمي بالسعر الموازي.
- هذا من جهة و من جهة أخرى ما زال اقتصادنا يمضي بوتيرة بطيئة جدا ما إذا قارنا بالدول الأخرى الناشئة التي استطاعت أن تحقق نموا ملحوظا رغم افتقارها للموارد الطبيعية مثل الجزائر، لكنها استطاعت أن تنهض بنفسها و ذلك بتطويرها لنظامها المصرفي في السوق المالي و الذي أصبح ضرورة حتمية برغم ما يواجهه من صعاب.
- و في الختام أعرض بعض الأفكار و الاقتراحات التي أراها ناجعة لتطوير النظام المصرفي الجزائري:

- 1- تغيير جذري للنظام المصرفي حتى يتطابق مع نظام اقتصاد السوق.
- 2- وضع نظام مراقبة فعال لمراقبة القروض الممنوحة و مدى تطابق استعمالها مع القروض المسموح به و لا يتسنى هذا إلا عن طريق:
 - أخذ الحيطة و الحذر من دراسة الملف و التأكد من كل المعطيات و المعلومات المقدمة من طرف العميل، و هذا يتم عن طريق معاينة موجودات المؤسسات الحقيقية.
 - الحرص كل الحرص على عدم تمويل المشاريع التي ليس من ورائها فائدة. الكل يجمع على ارتفاع سعر الفائدة الذي يعتبر عائقا دون تحقيق الانتعاش الاقتصادي، و كذلك تطوير و توسيع الأنشطة الاقتصادية لهذا نقترح إعادة النظر في هذه السياسة بغية تشجيع الاستثمار.

المراجع :

باللغة العربية :

- تقنيات و سياسات التسيير المصرفي "فريدة يعدل".
- محاضرات في اقتصاد البنوك "شاكر القزويني" 1992.
- الاقتصاد النقدي و المصرفي "أحمد فريد مصطفى".
- الاقتصاد النقدي جامعة إسكندرية و بيروت العربية 1990 الدكتور: محمود شهاب مجدي.
- مدخل للتحليل النقدي ديوان المطبوعات الجامعية 2000. د. حميدات محمود.
- النقود و البنوك. د. صبحي تادرس الإسكندرية.
- مجلة نشرة صندوق النقد الدولي 1993.
- جريدة الأحداث الاقتصادية العدد 47 لسنة 1990.
- الجريدة الرسمية قانون النقد و القرض 10-90.
- الجريدة الرسمية لسنة 1994.
- الملتقى الوطني الأول : إصلاح المنظومة المصرفية ماي 2005 الأستاذ : بودلال علي والاستاذ : سعيداني محمد
- جريدة الرأي ليوم 20-01-2001 العدد 494.
- جريدة الخبر ليوم 20-01-2001 العدد 3072.

المراجع باللغة الأجنبية :

La réforme économique en Algérie « Hocine Benissod » E.P.E 1991